الفصل الخامس

الأسس الجغرافية للدولة
المقومات الطبيعية والبشرية

لمقومات الطبيعية : الدولة ـ الموقع والحجم والشكل

لا بد من الإشارة ونحن لا نزال في دراسة أرض الدولة ، لا بد من الإشارة الى العناصر الرئيسية الثلاثة الملموسة والاستاتيكية نسبياً والضرورية في التقييم الجغرافي لسياسي وهي : الموقع والحجم والشكل ، والتي تلعب دوراً بالغ الأهمية عندما تتواجد مع مختلف العناصر الأخرى (المناخ والتضاريس ومصادر المياه والنبات والحيوان والموارد لمعدنية المختلفة) .

فتشابك وترابط هذه العناصر مع بعضها البعض يؤدي الى حدود الدولة ، التي مارس الانسان ضمنها نشاطه الاقتصادي . وهنا يبرز أحد العناصر المذكورة ليعطي لاقليم الذي تقع فيه الدولة المعنية صفته الأساسية المميزة التي تتصف بها هذه الدولة عندها ، كتربة أوكرينيا (التشرنوزيوم) وكبترول الخليج العربي .

كما تنبغي الإشارة إلى أن هذه الصفات المميزة لا تظهر بشكل تلقائي عفوي ، ل لا بد من مستوى حضاري معين يسمح للناس بإمكانية الاستغلال لمصادر هذه لمميزات المشار اليها (التربة الخصبة ، البترول) . كذلك الأمر بالنسبة للمواقع لطبيعية للدول ؛ وتجميع مصادر الطاقة ، الى غير ذلك من الظروف ، التي يكون لهورها رهناً بالمستوى التكنيكي والحضاري .

هذا الإستدراك من قبل المدرسة البورجوازية للمستوى الحضاري في محله ، إنما اضح انه يراد به إغفال رده الى مدرسته الأم ـ المدرسة الماركسية . فالواقع أن المقرر ، نهاية المطاف ليس هذه العناصر المذكورة والشكلية ، بالرغم من نسبية دورها اهميته ، إنما مستوى التطور التكنيكي والحضاري ، أو بتعبير آخر طريقة انتاج لخيرات المادية ، التي تقرر اتجاه ومجرى التطور للدولة ومجتمعها وتمكّنها من تبوء المركز قادرة على إشغاله في مجموعة الدول ، سواءاً أكان ذلك على النطاق الاقليمي أم

العالمي . على أن استعراض هذه العناصر أمر مرغوب به للتعرف على المقومات الطبيعية للدولة ، والتي تؤلف مع المقومات البشرية ، التي سوف نستعرضها أيضاً ، تؤلف الإطار الشكلي ليس إلا لمضمونها الحضاري بقاعدته الاقتصادية وتركيبه الفوقي ، بحيث يجري التطور عبر العلاقة الجدلية بينهما ، وفي الوقت نفسه بالتفاعل الجدلي مع الإطار الشكلي المشار اليه ، فتصل الدولة الى ما تصل إليه من مركز مضمونه الجوهري القاعدة الاقتصادية ، في نهاية المطاف ، مع تركيبها الفوقي بالطبع ، وحسب رؤيا المدرسة الماركسية .

الموقع : فالموقع الجغرافي للدولة ذو أهمية ويفترض الموقع الثابت ، المحدد فلكياً ، أي حسابياً بخطوط الطول والعرض والموقع النسبي ، العائد للظروف الجغرافية المتحركة هنا ، كالمنفذ على البحر الذي لم يكن مسلوكاً ، مما أعاق التطور ، ثم انفتح للملاحة ، وكذلك هو حال المناطق المعزولة . وهذا التحرك يعود لتطور المواصلات وإزالة الحواجز الطبيعية . ونكتفي بذكر ثلاثة أمثلة هي : المتوسط الذي كان أيام روما قلب العالم فأصبح قلب العالم اليوم في أوربا الغربية ، حفر قناة السويس وقناة بناما البرزخين القديمين ، ظهور الطائرة .

هذا والتحديد الحسابي للموقع بالنسبة لخطوط العرض أهم منه بالنسبة لخطوط الطول ، على اعتبار أنه على أساس درجات العرض يتشكل المناخ بوجه عام ، وكذلك النشاط البشري الى حد ما .

كما تنبغي الإشارة ، بهذه المناسبة ، الى ارتباط من نوع آخر بالموقع ، على اعتبار أن معظم مصادر الفحم العالمية تقع بين خطي العرض ٤٠° و٦٠° شمالاً ، أي في المنطقة المعتدلة الشمالية ، حيث جرى النمو الصناعي ، خلال القرن الماضي وحالياً في بعض الدول (ألمانيا ، إنكلترا ، فرنسا ، . . .) . إنما اكتشاف النفط في مناطق أكثر جنوبية من مناطق الفحم كان يمكن أن يؤدي الى أساس جديد لنمو صناعي بغير الفحم في دول العروض المعتدلة لولا أن تصنيع البترول وجزء كبير من استهلاكه ما زال حكراً على دول الصناعة التقليدية (الدول المتقدمة الصناعية في القارة الأوروبية ونصف القارة الاميركية الشمالي) . وكل ذلك حسب المدرسة البورجوازية .

كذلك لعلاقة اليابس بالماء دور آخر في علاقات الموقع . إذ أن المناطق الجزرية والساحلية بشكل عام أقل قارية في مناخها من المناطق الداخلية ، وفي الوقت نفسه أقرب من المواصلات البحرية السهلة والرخيصة ، الأمر الذي ينعش النشاط التجاري ويشجعه (بريطانيا وفرادة موقعها ، الصراع من أجل الحصول على الواجهات البحرية ـ بولندا ما بين ١٩١٨ و١٩٣٩ ، وكذلك الأردن وزائير الخ . .) . كما أن الواجهات البحرية لعبت دوراً في انطلاقة الدول الاستعمارية في اتجاهات معينة (فرنسا وإتجاهها

لـلإستعمار في شمـال افريقيـا واهتمامهـا بقناة السـويس وحوض المتـوسط عـامـة) . وبالطبع كل ذلك حسب المدرسة البورجوازية أيضاً .

هـذا والوسيلة المعمـول بها لتقـدير درجـة البرّيـة أو البحريّـة للدولـة تقوم عـلى حساب نسبة الحدود البحرية الى الحدود البـرية ، الأمـر الذي يؤدي الى تقسيم الـدول الى الأنواع التالية :

أولاً ـ الدول ذات الحدود البحرية التامة كالجزر البريطانية وإيسلندا .

ثانياً ـ الـدول التي تغلب على حـدودها الصفـة البحريـة مثل البـرتغال واسبـانيا وإيطاليا والسويد والنروج ، وحيث الدول بـواجهه وواجهتين وثلاث واجهـات وأكثر وصولاً الى الجزرية كما في أولاً (١٥) .

ثالثاً ـ الدول التي تغلب على حدودها الصفة البرية مثل ألمانيا ويـوغسلافيـا وليبيا والجزائر والسودان .

رابعـاً ـ الدول ذات الحـدود البريـة فقط كالمجـر والنمسـا ومـالي وفـولتـا العليـا ونيبال[1] (١٦) .

على أن الواجهات البحرية تختلف فيما بينها في قيمها . فهنـاك الحيّـة وشبه الميتـة والميتة ، إذا ما أدخلنا على الكم الكيف الذي يتجسد بنـوعية البحـار والظهـير الخلفي للساحل (١٧) . وتبلغ الواجهة البحرية أقصى حيويتها عندما تصبـح ذات أهمية لعـدد من الدول المجاورة إضافة الى أهميتها بالنسبة للدولة المعنية ومصالحها الوطنيـة . مثالنـا على ذلك الواجهة البحرية اللبنانية ، التي تخدم لبنان وتجـارة الترانـزيت لعدد آخـر من الدول العربية .

هـذا وقـد درجت بعض الكتـابـات عـلى تقسيم دول العـالم حسب الـواجهـات البحرية التي تطل عليها كل منها ، فبعض الدول يتمتع بـأكثر من واجهـة بحريـة تطل على أكثر من بحر كالولايات المتحدة وفرنسـا ، والبعض الآخر يتمتـع بواجهـه بحريـة واحـدة ، في حين أن البعض الثـالث منعـزل ومغلق عن البحـر فليس لـه ولا واجهـة بحرية . فـالوافـع أن التطرف هنـا ينحصر فيما بـين الدول الجـزرية من جهـة والدول المغلقـة من جهة ثـانية . وهـذه الدول الأخيـرة مثل النمسـا وسويسـرا وبوليفيـا ومالي والنيجـر والتشاد ، هي من الـدول الحبيسة التي لا تصـل حدودهـا السيـاسيـة الى أيـة بحار ، فتعاني من جراء ذلك في العـديد من المجـالات ، أهمها النقـل ، ولذلـك فهي

(١) د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، ص ١٩ .

تسعى دوماً لتكون علاقاتها جيدة مع الدول ذات المنافذ البحرية التي تفيد هي منها كدول مغلقة[٢] .

ومن بين عناصر الموقع أيضاً الميزات ذات الحدين بالنسبة للدول الجزرية القريبة من الدول القارية الكبيرة ، كاليابان وانكلترا ، حيث الدولة الجزرية تتمتع بمنعة استراتيجية تعطيها القدرة على التأثير السياسي والاقتصادي والعسكري على دول القارة . على أن ذلك ينعكس في حال نمو الدولة القارية وبلوغها القدرة على مواجهة هذه الدول الجزرية بالحرب والاحتلال . وذلك حسب المدرسة البورجوازية طبعاً .

أخيراً هناك في الموقع علاقات الدولة المكانية بجاراتها عبر خطوط الحدود ، حيث المشكلات التاريخية التي كانت الشكل للحروب المختلفة . وبالتالي فالحدود دائمة التغيير مع نمو سيادة الدولة أو ضياعها (بولندا ، فرنسا وألمانيا ، يوغسلافيا وإيطاليا والنمسا) . وذلك أيضاً حسب المدرسة البورجوازية .

وبهذه المناسبة إذا ما نظرنا الى خارطة العالم السياسية اتضح لنا عدد الدول المجاورة لكل دولة ، وأمكننا بناءً عليه وضع جدول عام يوضح عدد جيران كل دولة (١٨) .

على أنه لا بد من الإشارة هنا إلى موضوع مناطق الجذب في تحديد إذا ما كانت دولة ما متجهة نحو البر أو البحر . فالواقع أن الإنسان لا يتجه الى البحر إلا إذا ضاق عليه البر بالجود . فسكان النروج يولون وجوههم شطر البحر ويعطون ظهرهم للبر. وكذلك سكان الكثير من أجزاء بريطانيا وشمال غرب فرنسا . ومع ذلك فعامل البر يتغلب في فرنسا على عامل البحر رغماً عن تعدد واجهاتها البحرية الممتازة .

كما أن نشاط الدولة البحري والتجاري يتوقف على طبيعة البحر نفسه ، كما ألمحنا آنفاً (مفتوحاً أم مغلقاً) . فبحر البلطيق تتحكم في مخارجه الدانمرك بشكل مباشر وبريطانيا بشكل غير مباشر ؛ بمعنى أن بريطانيا إذا توفرت لها القوة الكافية بإمكانها أن تغطي مضيق دوفر والمخارج الشمالية بنيرانها . والشيء نفسه يقال بالنسبة لمضيق جبل طارق وباب المندب ومضيقي البوسفور والدردنيل .

كما يتضح فالمدرسة البورجوازية ترد هنا أسباب التطور الصناعي وكذلك التجاري وأيضاً الاستعماري وتوسع كل هذه الأمور الى الظروف الجغرافية الى موقع الدولة . وهذا موقف حتمي رفضناه سابقاً وعللنا رفضنا له وبرهنا على صحته مراراً وتكراراً ونرفضه الآن ، لأن المقرر في التطور ، في نهاية المطاف ، وكما سبق وفسرنا ودحضنا به المدرسة البورجوازية الشكلية ، هو طريقة انتاج الخيرات المادية . فلولا

---

(٢) د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٤٨ .

التطور الصناعي ونموّه لما تطورت الحركة التجارية وبحثت عن الأسواق الخارجية للمواد الأولية والسلع (مقص الأسعار الكلاسيكي) حتى بالتوسع الاستعماري ، حيث كانت الظروف الجغرافية (السواحل ونوعها ونوعية البحار وتعدد الواجهات البحرية الخ . .) مقرونة بالتطور المذكور من الأمور المساعدة أو المعيقة ، حسب الظروف الحضارية للبلد المعني .

كما يستفاد من هذا العرض البورجوازي للموقع ، سيما في آخر نقطتين منه (الدول الجزرية وخطوط الحدود) ، معرفة أهمية النظرة الجيوبوليتيكية البورجوازية ، والتي برهنا على عدم صحتها أيضاً مراراً وتكراراً لإرتباطها بالحتمية (وسوف نتوسع بهذه النقطة في الفصل العاشر الجيوبوليتكا) ، ولذلك نرفضها الآن . فالحقيقة أن تحرك الدولة عبر التوسيع لتخومها بواسطة الاعتداء ليس مرده سوى التطور الاقتصادي وليس الحتمية الجغرافية .

هذا كما لا بد من الإشارة الى الاستدراك المسبق في أكثر من مكان هنا وسابقاً لدى د. محمد رياض ، الذي أخذنا عنه رؤيا المدرسة البورجوازية ، بحيث يرفض سلفاً ما يثبت فيما بعد ، وكأني به يرى الحقيقة في المدرسة الماركسية ، التي لا يجرؤ على ذكرها ويتبعها دون تمييز ، برأي المدرسة البورجوازية ودون تعليل أو رد ما ، مكتفياً بالإستدراك المبطّن الذي أبداه أولاً . بكلمة ليس من إنسجام فكري لموقف فكري واضح لديه في الموضوع ؛ الأمر الذي يؤدي الى الترجرج والغموض وعدم الوضوح فيما يسرد ويعرض من وقائع وآراء .

هذا ولا بد من الإشارة أيضاً ، بمناسبة هذا التعليق ، إلى د. فتحي محمد أبو عيانة ، الذي يتبنى أيضاً في كتابه « دراسات في الجغرافيا السياسية » رأي المدرسة البورجوازية ، إنما بشكل غير معمق فلا يصل الى ما وصل اليه د. محمد رياض على الاطلاق ويتخبط في آرائه ، خصوصاً وانه لا يرى الفارق على الاطلاق فيما بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، التي يمر بها مرور الكرام ، كما يكثر من المعلومات التي تتعلق بالشكل ولا يلج تأثيرها على المضمون .

الحجم : أما الحجم فهو ضروري ومهم لتواجد بلد ما . وليس صدفة أن أكبر قوتين في العالم هما الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي . ومع ذلك فالحجم رغم كبره لا يكفي لجعل الدولة قوة ، سيما أساسية ، وقد رأينا السبب في درجة التطور الاقتصادي ، مثالنا على ذلك كندا واستراليا . فهناك إذن الدول الكبيرة الواسعة ، كالولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي وكندا والبرازيل واستراليا والصين ، والدول الكبيرة ، كإتحاد جنوبي افريقيا والأرجنتين والمكسيك والهند وأندونيسيا والعربية السعودية والسودان والكونغو ، والدول المتوسطة ، كفرنسا ومصر وباكستان والبيرو

وفنزويلا وأثيوبيا ، والدول الصغيرة ، كبلجيكا وهولندا ولبنان وجزر الدومنيك وليبريا وتيوان ، وأخيراً الأصغر من صغيرة ، كاللوكسمبورج واندورا وليشنشتاين وموناكو وسان ماربنو .

ومع ذلك فهناك الدول التي وصلت الى مستوى وأهمية لا يتناسب وحجمها كسويسرا وهولندا ، الأمر الذي يعيدنا الى ما عرضنا آنفاً من أن تناسب الأهمية أو توافقها ليس هو مع الحجم بقدر ما هو مع مستوى التطور الاقتصادي ، العائد بدوره لتطور قوى الانتاج وصلتها بعلاقات الانتاج . وهذا ما يفسر أيضاً كون كندا واستراليا كبيرتين في الحجم ولكنهما نسبياً لا تشكلان قوتين .

وتعود أهمية الحجم الى تمكينه البلد المعني من الحصول على موارد طبيعية متنوعة تمكنه من الاكتفاء الذاتي أيام الحرب وتسمح له بالاستراتيجية العميقة .

إذن فتلبس الحجم بالمساحة يعطي للدولة ميزات استراتيجية واقتصادية تجعلها قوية ومنيعة في وجه الاعتداءات الخارجية . لنتذكر روسيا القيصرية وفشل نابليون في غزوها في الماضي البعيد (١٨١٢) والاتحاد السوفييتي وفشل هتلر في غزوه في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) في الماضي القريب . وفي منتهى الأهمية اقتصادياً إمكانية تجنب الدول الكبيرة المساحة الضغط السكاني (أنظر الجدول رقم ـ ١ ـ في الفصل الثاني) . كما في المساحات الكبيرة غالباً ما يكمن المستقبل الاقتصادي المزدهر لما تزخر به الأراضي الواسعة من طاقات زراعية وصناعية ، تساعد على النمو الاقتصادي .

إنما مع كل ذلك يبقى المقرر في نهاية المطاف ، بالنسبة لمركز الدولة كيما تصبح قوة يحسب لها الحساب ، قوة كبيرة من القوى الفاعلة في التاريخ ، يبقى المقرر المستوى التكنيكي والحضاري العائد لطريقة انتاج الحيزات المادية في المجتمع . وخير مثال تاريخي على ما نقول الهند وكبرها وإمكانية احتلالها من قبل بريطانيا العظمى واستعمارها فترة طويلة من الزمن .

وإذا ما كان هناك من سلبيات للحجم الكبير فتعود لتلبسه بالحدود وازدياد طولها الذي يتطلب الجهود الكبيرة في الدفاع ـ الأرضي والبحري والجوي . على أن القول ، حسبما ترى المدرسة البورجوازية « ان ضخامة الحجم قد تؤثر على فعالية الحكومة المركزية للدولة في السيطرة الداخلية ومن ثم قد يشجع ذلك على قيام اتجاهات إنفصالية يعززها وجود تنافر في النسيج البشري للدولة وضعف الاتصال بين العاصمة والأطراف »[٣] ، فمردود ذلك أن الحركات الانفصالية تتأتى، في الواقع والعمق ، عن

(٣) د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٥١ ـ ٥٢ .

فقدان المساواة الاقتصادية في البلاد والتي تؤمن المساواة الحقيقية وليس مجرد السياسية المعلنة في الدساتير . فالمساواة الاقتصادية تؤدي بالتالي الى العدالة الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والديموغرافية . ويكفي لذلك مجرد مقارنة هذا الموضوع فيما بين الدول الإشتراكية (الاتحاد السوفييتي ، يوغسلافيا ، . . .) والدول الرأسمالية (فرنسا ، انكلترا ، . .) . لن نتبسط في هذه النقطة ، فقد سبق وعالجناها في أكثر من مكان من القسم الأول : الجغرافيا الاقتصادية .

وعلى سبيل المعلومات فإن دول العالم تتفاوت كثيراً في حجمها المساحي . فدولة الفتيكان تبلغ مساحتها حوالي ٢/٥ كيلومتراً مربعاً في حين أن الإتحاد السوفييتي تبلغ مساحته / ٢٢ ٤٠٢ ٠٠٠ كلم٢ . ومن مراجعة جداول الهامش رقم (١٩) والمخطط البياني الخرائطي رقم ـ ١ ـ يتضح مدى التباين الكبير في أحجام الدول مساحياً ، حيث يصل حجم أكبر دولة الى حوالي ١٥ مليون مرة حجم أصغر دولة (باستثناء دولة الفاتيكان) ؛ كما يتضح المتوسط العالمي للمساحة للدولة والذي يبلغ ٨٣٠ ٠٠٠ كلم٢ ، أي اقل بقليل من مساحة دولة مثل مصر أو كولومبيا أو بوليفيا . على أن العبرة ، في نهاية المطاف ، ليست بالحجم بل بما يحضن من موارد وسكان ومستواهم الحضاري الذي يؤمن الاستغلال للموارد . وبالتالي ليس هناك من حجم مثالي للدولة .

أخيراً لا بد من القول ان اقتران المساحة الكبيرة بالعدد الكبير من السكان بالإضافة الى الاستغلال الجيد للموارد المتنوعة نتيجة التطور الحضاري ذو معنى لإمكانية ظهور الوحدة السياسية كقوة ، نظراً لتنوع المواد الخام والغلال وإمكانية الاكتفاء الذاتي والاستراتيجية العميقة (٢٠) .

يستفاد مما ذكرنا الآن أن القيمة الفعلية للمساحة التي تشملها الدولة لا تقاس بعدد الكيلومترات المربعة بقدر ما تقاس بما يتوفر فيها من مصادر وطاقات بشرية قادرة على القيام بالعمل الذي يرمي الى استغلال الموارد المتاحة وزيادة حجم الانتاج بالوتائر التي تؤمن المحافظة على المستوى المعيشي المناسب والمعقول للسكان . كما تقاس أيضاً هذه المساحة بما يتحقق فيها من خدمات نقل تلبي حاجات التجارة وحاجات الاستراتيجية العسكرية ومتطلبات الدفاع عن كيان الدولة وقت الخطر الداهم . وبالتالي ليس هناك من مساحة مثلى للدولة ، بل ان كل مساحة يمكن أن تكون مثلى إذا ما توفرت فيها الأمور التي أشرنا اليها وبالقدر الذي يتناسب مع تلك المساحة وعدد الناس فيها ومع الدور الذي ترمي اليه في المجتمع الدولي(٤) .

---

(٤) د. صلاح الدين الشامي ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، الطبعة الثانية ١٩٧٢ ـ ص٤٠ ـ ٤١ ؛ (فيما بعد د. صلاح الدين الشامي ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص . .)

المخطط البياني الخرائطي رقم - ١ -

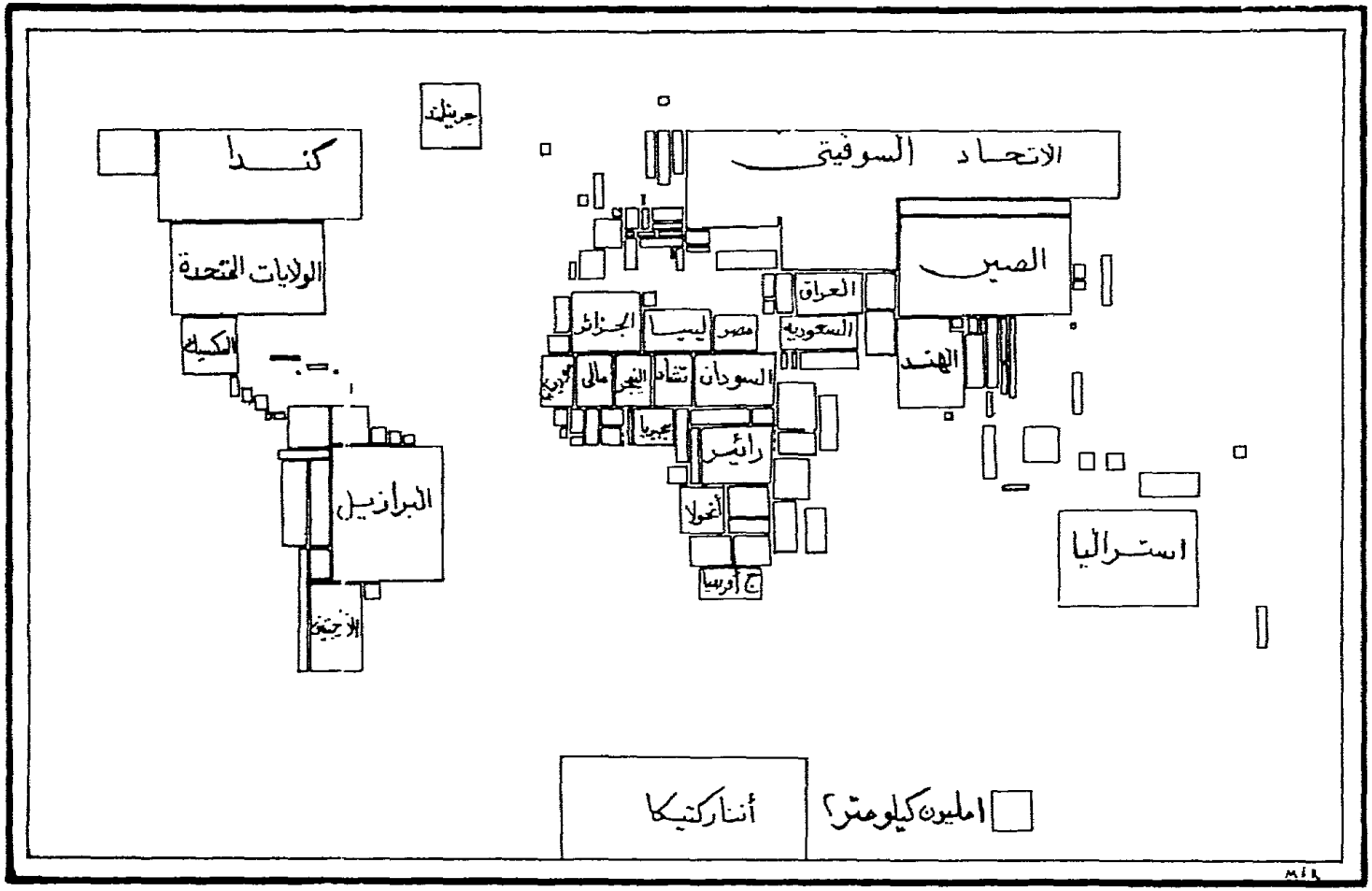

توزيع دول العالم حسب الحجم المساحي

الشكل : الواقع ان شكل الدولة يؤثر على استراتيجيتها العسكرية ، سواءاً أكان الأمر للمحافظة على الإدارة الوطنية أو للدفاع العسكري . فمثلاً فإن الدولة التي تمتد بصورة الشريحة الطويلة ، كالشيلي أو النروج ، فإنها تجد صعوبة في الدفاع عن نفسها ، من جراء المسافات الطويلة ، التي على القوات العسكرية أن تقطعها ، انطلاقاً من مراكز تجمعها . وكذلك الأمر بالنسبة للدولة التي تمتد أجزاء منها بشكل شرائح طويلة داخل دولة مجاورة لها . وللأمثلة الملموسة بالإمكان مراجعة الهامش رقم (٢١) ، حيث أيضاً الخرائط المضيئة للأمثلة المذكورة ، وغيرها . فالحدود المتداخلة تؤدي الى الضعف العام للدولة في تلك المناطق ، التي تصبح هامشية . وبالتالي فأحسن أشكال الدولة هو ذلك الذي يتجنب الشرائح الطويلة والحدود المتداخلة .

ولا بد بهذه المناسبة من الإشارة الى بعض الظاهرات السياسية التي ترتبط بالشكل كرأس الكوبري (bridgehead) والنتوء الجبلي السياسي (Glacis) والقطاع السياسي (Projection) والجيب السياسي (Enclave) والتي نكتفي بمجرد ذكرها ، رادين من يرغب بتفاصيلها الملموسة الى الهامش رقم (٢٢) ، حيث أيضاً الخرائط المجسدة للأمثلة ، وذلك لأنها في نهاية المطاف ليس لها التأثير الفعال ، بمعنى الحاسم والمقرر ، في الوظيفة السياسية ، للدولة .

وبالتالي فالشكل لبلد ما يمكن أن يكون مساعداً أو العكس . والشكل المثالي هو الدائري ، إنما عدم تواجده يجعل المتوازي الأضلع والمربع والمستطيل من الأشكال المثلى هنا . هناك أيضاً الشكل المتقطّع كباكستان ، والشكل المجزأ كإيطاليا وبريطانيا مع إيرلندا وجزرها الساحلية ، والشكل المبعثر كأندونيسيا واليابان (٢٣) .

ومع ذلك ورغماً عن كل ما ذكرنا من أمور تتعلق بالشكل فإن القضايا الاستراتيجية ، في الواقع ، لا تعود اليه إلا نسبياً وتبقى رهناً بمستوى التطور الاقتصادي ، كما أسلفنا بمناسبة الحديث عن الموقع والحجم ، ونقول هذا خصوصاً وأن هناك ثورة ، غير معقولة ، في الفضاء والكومبيوتر وغيرهما مأخوذاً بها في الاستراتيجية العسكرية ، أدت الى قلب الأوضاع رأساً على عقب في كل ميزات الموقع والحجم والشكل الاستراتيجية .

المقومات البشرية : السكان ـ السلالة واللغة والدين

لقد رأينا أن من شروط قيام الدولة : الحد الأدنى من الكثافة السكانية ، حيث السلالة واللغة والدين التي تلعب أدواراً متفاوتة الأهمية ، حسب الظروف التاريخية ـ الاجتماعية لنشوء الدولة وتطورها . ومع ذلك فقوة ومركز الدولة ليس رهناً بعدد

سكانها بقدر ما هو بالقوة الاقتصادية التي تتمتع بها والمتأتية عن مستوى تطور قوى الانتاج فيها .

والشيء نفسه يقال بالنسبة لدور كل من السلالة واللغة والدين كما سوف نرى . مثالنا على ما ذكرنا دولة النروج ، حيث السكان نصف سكان المدينة العاصمة باريس . هذا في الوقت الذي لم يشكل فيه الأوكرانيون والمنشوريون دولاً ، على الرغم من أن تعداد كل منهما يزيد على ٤٠ مليوناً[٥] . وهذا الأمر يؤكد ما أشرنا اليه الآن وآنفاً من مرد بروز الدولة الى القاعدة الاقتصادية في الأساس وليس العوامل التي ذكرنا من سكان وسلالة ولغة ودين ، والتي يمكن أن تلعب دورها ، حسب الظروف التاريخية والاجتماعية ، إنما مقرونة بظروف القاعدة الاقتصادية قبل أي شيء .

السلالة : السلالة أو الجنس هو « اصطلاح علمي غير محدد يطلق على مجموعة من البشر لهم صفات طبيعية خاصة مثل لون البشرة وشكل الشعر وملامح الوجه وشكل الرأس وغير ذلك من الصفات الظاهرة التي يتخذها علماء الأجناس أساساً لتصنيف السكان الى أجناس . وربما كان التقسيم المألوف الى قوقازي ومنغولي وزنجي هو أبسط تقسيم للسكان الى أجناس »[٦] .

فالواقع أن الوحدة الاتنية (السلالة) لا يمكن أن تكون في أساس الدولة ، مع العلم أنها تشجع على ظهورها (إسرائيل ، بلغاريا ، تايلاند) ، والدليل على ذلك الولايات المتحدة الاميركية والبرازيل والاتحاد السوفييتي ، حيث نجد تقريباً كافة سلالات العالم ممثلة ، وبشكل خاص في الاتحاد السوفييتي .

كما أن السلالة (أو الجنس) لا يمكن إعتبارها بالعامل الحتمي للتجانس السكاني في الدولة . وذلك لأن توزع السلالة الواحدة قد يكون كبيراً أحياناً لدرجة لا يؤدي الى نوع من التجانس المحلي الذي يقوم عادة ، الى جانب السلالة ، على مقومات أخرى حضارية كاللغة والدين وطريقة الحياة . كما أن السلالة الواحدة قد تحوي سلالات فرعية تختلف دياناتها ولغاتها وطرق حياتها . يضاف الى ذلك تحرك السكان المستمر والذي تزايد في العصر الحديث وأدى الى الاختلاط الواسع والكبير للأجناس بحيث قضى على الإدعاء بالنقاء العنصري[٧] .

ومع ذلك ففكرة التمييز السلالي العنصري قديمة قدم الانسان ، فالإغريق

---

(٥) د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ١٢٧ .
(٦) د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٩٠ ـ ٩١ .
(٧) د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٩١ ـ ٩٢ .

اعتقدوا أنهم أفضل وأحسن الشعوب وسادة العالم ، فقد خاطبهم أفلاطون نفسه قائلاً لهم :

«Gold is mixed with you, Copper is in the composition of others»(٨)

(الذهب مخلوط بكم في حين أن النحاس هو في تركيب الآخرين) .

كما أن الفرس والرومان اعتبروا ما عداهم أغراباً وبرابرة . وقد تأتى لديهم هذا التفكير ، الذي تجسد في تصرفهم (المواطن الروماني والعوام) من جراء تفوقهم الإداري والحربي . ولم يقف معارضاً هذه السياسة سوى الأديان السماوية كالمسيحية التي نادت بالإخاء والاسلام الذي نادى بأن لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى ؛ وبالرغم من ذلك فالعرب اعتبروا أنفسهم أرفع مقاماً من الفرس .

كما تنبغي الإشارة الى لجوء بعض الدول ، وخصوصاً الفاشية منها ، الى إصطناع السلالة والعرق لتبرير ما ترمي اليه وتقوم به بالفعل من استيلاء على أراضي الغير وحروب استعمارية اعتدائية ، في إطار أخذها بالجيوبوليتكا . ولنتذكر في هذا المجال ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية وكذلك اليابان وأيضاً الدول الاستعمارية قبل الحرب العالمية الثانية والولايات المتحدة حالياً واسرائيل .

على أن ما ذكرنا لا ينفي واقع حال المشاكل المتأتية عن هذا الموضوع ـ السلالة أو الجنس ـ في بعض البلدان ، حيث التفرقة العنصرية ، كالولايات المتحدة الاميركية والتمييز العنصري ضد الزنوج والملونين فيها ، والذين لا يتجاوزون العشرة بالمائة من السكان ، وجنوب افريقيا أيضاً حيث الزنوج يشكلون الأكثرية وكذلك روديسيا (٢٤) .

اللغة : أما اللغة فهي إن كانت أساس تكوين الأمة فليست شرطاً أو عنصراً بالنسبة لتكوين الدولة . هذا مع الاشارة الى الدور الهام الذي تلعبه بالنسبة للدولة ذات القومية الواحدة ، كالسويد والنروج واسبانيا مثلاً . وفي الواقع فإن القوة الاقتصادية لبعض الدول أدت الى أبعاد جغرافية سياسية ـ عبر التاريخ بالطبع ـ انتهت في معظم الأحيان الى الدول المتعددة القوميات وكذلك اللغات (كندا ، الاتحاد السوفييتي ، يوغسلافيا ، سويسرا ، الخ . .) .

كما تنبغي الإشارة ، بالمناسبة ، الى أن تدعيم سلطات الدولة يؤدي الى انتشار اللغة الرسمية : لغة الحكام على حساب لغات بقية الأقاليم والشعوب وحتى الأمم (إنتشار الاغريقية في شرق المتوسط على أثر تكوين دولة الاسكندر وكذلك انتشار اللاتينية مع انتشار سيطرة روما في إيطاليا) .

---

(٨) نقلاً عن : د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، ص ٥١

على أن إنتشار اللغة الرسمية على حساب لغات الأقاليم والشعوب والأمم الأخرى ليس بالعملية الأحادية الجانب والسهلة الفعل والنتائج ، وهي رهن بمستوى التكوين القومي لهذه الشعوب والأمم وكذلك بمستواها الحضاري وأيضاً بمستوى تطورها الاقتصادي ونضجها كأمم ، وفي الوقت نفسه بالمستوى الحضاري بمختلف أبعاده للدولة الفارضة حضارتها على الغير ، عبر لغتها بالطبع . ولنتذكر هنا عملية الفرنسة في الجزائر والترويس في روسيا القيصرية وفشلها ونجاح انتشار الاغريقية واللاتينية سابقاً في التاريخ ، كما أسلفنا.

إذن فلفهم دور اللغة وأهميتها في نشوء الدولة وتطورها لا بد من قرنه بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ـ السياسية ، بكلمة الحضارية لكل من الدولة موضوع الفعل وقوميتها وكذلك الشعوب والقوميات وحتى الدول موضوع الانفعال .

هذا وسكان العالم اليوم يتحدثون بحوالي ثلاثة آلاف لغة تدرجاً من الصينية والانكليزية التي يتكلم بها مئات الملايين الى لغات قبائل الأمازون في أميركا الجنوبية وقبائل غينيا الجديدة وأجزاء من آسيا التي يتحدث بها جماعات قليلة العدد . وقد عرف تاريخ العالم لغات زالت وأخرى ظهرت . ففي مصر الفرعونية سادت اللغتان الهيروغليفية والديموطيقية ثم اختفيتا لتحل محلها اللغة القبطية على أيام المسيحية ، وهذه بدورها اختفت لتحل محلها اللغة العربية بعد دخول الاسلام . وانتشرت اللغة العربية تدريجياً من الخليج الى المحيط مزيحة من طريقها كل اللغات القديمة السابقة(٩)

كما أن توزع اللغات على سطح الكرة الأرضية أمر غاية في التعقيد ونادراً ما تنسجم الحدود السياسية مع الحد اللغوي للدولة . ومعظم دول العالم لها لغة رسمية وأحياناً لغتان أو ثلاث ، بحيث يمكن تصنيف لغات العالم في أربع مجموعات :

١ ـ بعض اللغات تتكلمها عدة دول مثل اللغة الانكليزية والاسبانية والفرنسية والبرتغالية والألمانية والعربية .

٢ ـ بعض اللغات تستخدم في دولة واحدة فقط مثل البولونية واليابانية والايسلندية .

٣ ـ بعض الدول تسود فيها عدة لغات مثل الاتحاد السوفييتي (حوالي ١٥٠) والهند (حوالي ١٥ لغة رئيسية) والصين ودول أخرى في افريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية .

٤ ـ بعض اللغات توجد في دولتين أو أكثر كأقليات لغوية مثل الباسك في إسبانيا وفرنسا والكردية في مناطق الأكراد في إيران والعراق وسوريا(١٠) .

---

(٩) د. عبد الفتاح محمد وهيبة ، جغرافية الانسان ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ٥٣٩ (فيما بعد د. عبد الفتاح محمد وهيبة ، جغرافية الانسان ، ص . .) .

(١٠) د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٩٤ .

هـذا وتعـاني بعض الـدول من المشكـلات اللغوية . كـما تتميـز بعض القـارات بالبساطة في تركيبها اللغوي (الأميركيتين)، في حين نجدَ البعض الآخـر يتميز بـالتعقيد اللغـوي الشديـد (افريقيـا ، آسيا ، أوروبـا) (٢٥) . وتعتبر بلجيكـا نموذجـاً للدولة مزدوجة اللغة (٢٦) . وهناك أيضاً مشكلة الاقليات اللغوية .

فقـد تكون الأقليـات القوميـة مواليـة للدولة ، إنمـا تطالب بحـريتها اللغـوية أو استقلالها اللغوي ، إن جاز التعبير . وهنا ، وحلاً لمشكلة القوميات ، غالباً ما تعتـرف الدولة بحـرية استعمـال الأقليات للغـاتها وتـدريسها في مـدارسها ، تـداركاً للمـطالبة بـالانفصال عن جسـد الدولـة ، إذا ما منعت من استعمـال هذا الحق . فقـد اعترفت بريطانيا بلغات اسكتلندا وويلز ، واعترفت فرنسا بلغـة « البريتـون » ، وهولنـدا بلغة « الغريزيان » ـ وهي لغة تـوردية قـديمة . إنمـا ليسمح لنـا بـالقـول هنـا ان المـطالبـة بالانفصال لدى هذه الأقليات القومية لا تتأتى فقط عن مشكلة اللغـة بقدر مـا تتأتى في العمق عن عـدم اشراكهـا في ثمار الإنمـاء الاقتصادي ـ الاجتمـاعي في البلاد ؛ وهنـا وبهـذه المناسبـة فالـدول الاشتراكيـة هي التي حلّـت مشكلة القـوميـات ، وكـان بنـاء الاشتراكية منـاسبة لـلاسهام الحضـاري الكبير في حـلّ مشكلة القوميـات على أسـاس المسـاواة بين الـريف والمدينـة وبين القـوميات بتشكيـل الأقاليم الاقتصـادية التي تتيـح إمكانية تجسيد هذه المساواة (أنظر الجغرافيا الاقتصادية ، القسم الأول على العموم وما يتعلق بموضوع قوانين ومبادىء توزع الانتاج في النظام الاشتراكي على الخصوص) .

أمـا الخوف من أن يؤدي الاعتـراف بالحـرية اللغـوية لـلأقليـات الى الانفصـال فمردود على أصحابه لما ذكرنا الآن ويشهد عليه في الوقت نفسه فشل محاولات الفرنسـة في الجزائر والترويس في آسيا الوسطى وغيرها مما لا مجال لذكره هنا ورغماً عن أننا لسنا بصدد أقليات ، ونجاح ما أتينا على ذكـره الآن في الاتحاد السـوفييتي . وللطرافة وعـلى سبيل المثال بالنسبة لهذا الموضوع يراجع الهامش رقم (٢٧) .

الدين : أما الدين فليس له الدور الفعّـال لا في تكوين الأمة ولا الدولـة . ومع ذلك فالأخذ به مضخماً ومقرونـاً بالعـرقية والعنصـرية والجيـوبوليتكـا يؤدي الى الدولـة الفاشية ، كما جرى في ألمـانيا النـازية وإيـطاليا الفـاشية وإسبـانيا والبـرتغال وحـالياً في اسرائيل . على أن الغالب في الماضي والحاضر هو قيام الدول ذات القوميـات والأديان المتعددة . ولنذكر هنا بشكل خاص الامبـراطوريـات التاريخيـة الكبرى : الـرومانيـة ، العربية ، العثمانية ، النمسا ـ المجر ، التي حوت التجمعات المختلفـة السلالـة واللغة والدين (٢٨) .

هذا ويتميز توزيع الاديان في العالم بالانتشار في مساحات واسعة (٢٩) .